

إفافة العواء

[116] المأقن إن كان، والا فالأأاط باأ مزامن أام الطرق الأأ أكون اطرافا للعلم لعم كون الأأاط فف الطرق أأفا، وان قلنا بكونه كذلأ فف اطراف أام المأأملاأ. ولازم ذلأ أن أأأ بمؤأ كل واء من الطرق المأأأة إن لم فكن له معارض. وفف ففر هأه الصورة إن كان المعارض ناففا للأكلف، وكان من ففر نوعه، فالعمل على طبق الامارة المأأأة وان كان ناففا، وكان فردا آخر من نوعه، فالعمل على الاصل فف ففر الأفر مطلقا، وفف الأفر على الأأفر إن لم فكن للمأأأ أأأأ، والا فأأفن العمل به. هأا إذا كان المعارض ناففا للأكلف، وأما إذا كان مأأأا لأكلف ماض للأفر، فالعمل على الاصل فف ففر صورة كونهما فردفن من الأفر، وففهما الأأفر مع عم المأأأ، وأأفن اأأهما مع المأأأ. فظهر وفه ما ذكرنا كله بالأأمل. أم انه على فرض كون العمل، بالأأاط - ففما بافأنا من الطرق - موبأ للعسر والأأأ، فهل المأأفن العمل بالطن بالطرق ام لا ؟ ومبنى ذلأ ان الطرق المأعولة - بعء العلم بها - هل هف مثل العلم فف انألال الأكالفف المأعولة بالأأمال أم لا ؟ غاية الامر أن الاأفن بمؤأها فجب، بءلا عن اأفن الواقع. وأوضف ذلأ أنه لو علم بوب عمل معفن - بعء كونه من اطراف العلم الاأمالف - فأنل العلم الاأمالف إلى العلم الأففلف والأشأ البءو. واللازم علىه بأكم العقل الاأفن بما علم أقفلا، وباقف الاطراف مورا لاصالة البراءة. ولو فرض الأأأ فف علمه، بان لم فكن ما أأع بوبوه واءبا فف نفس الامر، وكان الواجب ذاك الطرف الآخر الذى صار مأكوما بالبراءة، لم فكن علىه شئ، وإن لم أأأ باأأهما،